البيئة والمياه

إعداد / محمد فؤاد

روسيا ستقلل من انبعاث الغازات الحرارية بنسبة (25 ٪) بحلول عام 2020

روسيا/متابعات:

أكد رئيس الوزراء الروسي، دميتري ميدفيديف، أن روسيا ستقلل من انبعاثات الغازات الحرارية، بنسبة (25 ٪) بحلول عام 2020 مقارنة بعام 1990.

وقال ميدفيديف في كلمة له بمؤتمر مناخ التنمية المستدامة - أوردتها «وكالة أنباء نوفوستي» الروسية على نشرتها باللغة الإنجليزية الجمعة: «أؤكد أنه بحلول عام 2020 ستكون انبعاثات الغازات الحرارية في روسيا أقل بنسبة 25 ٪ عما كانت عليه عام 1990».

وأوضح رئيس الوزراء الروسي، أن بلاده مستعدة للمشاركة في اتفاق عالمي بشأن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، مضيفا بقوله: «غير أن المشكلة العالمية الحقيقية، يجب أن تنطوي على جميع الاقتصادات الرئيسية، وليس فقط بعضا منها»، حيث إن الدول النامية مثل الصين والهند لم تف بالتزاماتها بموجب اتفاقية كيوتو، كما أن الولايات المتحدة قد أعلنت أنها لن تنضم للاتفاقية حتى عام 2013.

وأضاف ميدفيديف، أنه من الضروري ضمان نمو «اقتصاد أخضر» موفر للطاقة، لكنه حذر من بيروقراطية الانتقال إلى النموذج «النمو الأخضر».

وشدد ميدفيديف أيضاً على أهمية وضع آليات لتبادل أفضل الممارسات والتكنولوجيات، من خلال «التنمية الخضراء»، وأنه ينبغي على الأمم المتحدة القيام بدور قيادي في هذه العملية.

يشار إلى أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في روسيا انخفضت بنسبة 35.6 ٪ أو1.19 مليار طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون خلال عام 2009 مقارنة بسنة توقيع بروتوكول كيوتو الأساسي عام 1990.

التصحر يهدد البيئة اليمنية ويخرج مساحات زراعية شاسعة عن دائرة الإنتاج

القوى العاملة اليمنية في قطاع الزراعة تقدر بحوالي 54 بالمائة من نسبة عدد سكان البلاد

تقارير وحدة مكافحة التصحر التابعة لوزارة الزراعة تؤكد أن الأراضي الزراعية في تدهور مستمر

المسوحات الزراعية تفيد بأن من (31) إلى (51 ٪) من الأراضي الزراعية في بلادنا معرضة سنويا لمداهمة الرمال والتصحر

شينخوا/متابعات:

توسعت المناطق الصحراوية في اليمن على حساب الأراضي الزراعية، وداهمت الكثبان الرملية مساحات زراعية شاسعة وأخرجتها عن دائرة الإنتاج.

وتقف عوامل بشرية وطبيعية وراء اتساع رقعة المناطق الصحراوية، في ظل غياب كلي للجهات المختصة في محاصرة هذه الظاهرة السلبية.

وتزحف الرمال بشكل سنوي على عدد من الاودية الزراعية اليمنية ذات الانتاج الوفير، وتتسبب في تصحر مساحات كبيرة منها، دون اي تدخل للجهات الرسمية المعنية.

ويحتفل اليمن اليوم مع سائر دول العالم باليوم العالمي للبيئة، الذي يصادف الخامس من يونيو وسط تحديات كثيرة تهدد البيئة اليمنية.

وتعد من أهم التحديات التي تهدد البيئة اليمنية، انجراف التربة وتعرية الغطاء النباتي وتدهور الأراضي الزراعية والمراعي بسبب التوسع العمراني، وكذا تواصل استنزاف الموارد الطبيعية المهمة خاصة الموارد المائية التي تعاني من عدم توازن حاد، حسب وكالة الأنباء اليمنية (سبأ).

وتؤكد الاحصائيات الرسمية للمركز الوطني للمعلومات في اليمن، بان نسبة الاراضي الصالحة للزارعة في اليمن تبلغ مليون ونصف المليون هكتار من اصل 45 مليون هكتار.

حجم القوى العاملة

وتقدر القوى العاملة اليمنية في قطاع الزراعة بحوالي 54 بالمائة من نسبة عدد سكان البلاد، كما تقدر كمية المياه المتجددة 2.5 مليار متر مكعب سنويا، بينما يبلغ معدل السحب 3.4 مليار متر مكعب سنويا، أي أن معدل الاستنزاف السنوي من مخزون المياه الجوفية يقدر بنحو 900 مليون متر مكعب.

وتفيد تقارير المسوحات الزراعية بأن من 3 إلى 5 بالمائة من الاراضي الزراعية في اليمن معرضة سنويا لمداهمة الرمال وتصحرها.

وحسب التقارير التي اعدتها وحدة مكافحة التصحر التابعة لوزارة الزراعة اليمنية، فان الاراضي الزراعية اليمنية في تدهور مستمر، وان زيادة الملوحة في وادي «تهامة» ووادي «حضرموت» وتحرك الكثبان الرملية في كل من محافظات الجوف ومأرب وشبوة، تسببت في اخراج مساحات زراعية شاسعة عن دائرة الانتاج.

وأكدت التقارير أن هناك تراجعا في الغطاء النباتي خاصة خلال السنوات القليلة الماضية، جراء تناقص المساحات الزراعية وتوسع المناطق الصحراوية.

تبرير حكومي حول المشكلة

وترجع الحكومة اليمنية اتساع رقعة التصحر في البلاد إلى عوامل طبيعية وبشرية.

ويقول كبير اختصاصيي ادارة الموارد الطبيعية في اليمن أحمد الحكيمي إن معظم الاراضي اليمنية معرضة للتصحر نتيجة العديد من العوامل البشرية والطبيعية.

وأوضح الحكيمي، وهو مسئول حكومي، لوكالة أنباء ((شينخوا)) أن البنية العضوية للتربة اليمنية ضعيفة جدا فهي قابلة للتفكك بالرياح، كما ان الزحف السريع للرمال على الاراضي الزراعية اليمنية كلها عوامل طبيعية تسهم في زيادة التصحر وخروج الاراضي عن الانتاج.

وحسب المسئول، فان اليمن تعد من المناطق الجافة وان معدل هطول الامطار بشكل متوسط 200 ملم في السنة ، وهذا يعني هطولا مطرياً خفيفاً، الامر الذي يجعل الارض اليمنية هشة وقابلة للتفكك.

وتابع « نسبة المادة العضوية التي تعمل على تماسك التربة تقريبا 8 من عشرة بالمائة، وهو ما يجعل التربة اليمنية سهلة الجرف بالرياح والمياه».

وأكد الحكيمي أن عوامل بشرية تقف وراء عملية التصحر للأراضي اليمني تتمثل بسوء الادارة الحكيمة من قبل المزارع اليمني، وغياب الارشاد الزراعي من الجهات المختصة.

وتابع « ازدياد رقعة الفقر في البلاد يساهم في ارتفاع حاجات الناس وبالتالي تزايد الضغط على التربة في محاولة لرفع معدل الانتاج وبالتالي يتسبب هذا الضغط في موت التربة».

ونبه الحكيمي إلى الخطورة التي تتهدد التربة الزراعية اليمنية، مشيرا إلى أن التربة التي تكونت خلال مئات السنين وتتعرض الآن للتصحر لا يمكن تعويضها.

وقال «هناك عمليات زحف للكثبان الرملية وعمليات جرف للتربة في الوديان وتدهور كبير في الغطاء النباتي وتراجع في نسبة الاراضي الصالحة للزراعة».

وأكد الحكيمي أنه خلال العشرين السنة الماضية ما لا يقل عن 20 بالمائة من اراضي اليمنية تصحرت، وخرجت عن دائرة الإنتاج، مشيرا إلى أن عدم التدخل السريع من قبل الحكومة يعني خروج اليمن عن دائرة الانتاج الغذائي بشكل كامل في السنين القادمة.

وتتمثل أهم التدخلات، حسب الحكيمي، بالحفاظ على المساحات الزراعية من خلال الارشاد والتوعية الزراعية، وتمكين المزارعين وتلبية مطالبهم، وعمل حملات وبرامج للمشاركة الشعبية وإيقاف عمليات الاجهاد الكبيرة التي تتعرض لها التربة بالإضافة تنويع مصادر الدخل، ما لم فالخطورة كبيرة وستخسر اليمن تربتها.

أسباب تدهور التربة الزراعية

بدوره، قال الدكتور منصور الضبيبي ، اكاديمي في كلية الزراعة بجامعة صنعاء إن تدهورا حادا وخطيرا تعاني منه التربة اليمنية جراء اتساع رقعة المناطق الصحراوية.

وأوضح الضبيبي، لـ((شينخوا)) أن اليمن من الدول التي تصنف بأنها تحت خط الفقر المائي، ونتيجة العجز المائي في البلاد والمقدر بحوالي ((مليار لتر مكعب سنويا)) فان ذلك يتسبب في تراجع المناطق الزراعية واتساع دائرة التصحر.

واضاف أن هناك ممارسات، كالرعي الجائر والاحتطاب نتيجة الفقر، تؤدي إلى تراجع الغطاء النباتي، بالإضافة إلى زحف المدن والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

ولفت إلى أن هناك اشكالية في تمديد الطرقات امام حركة السير بطرق غير مدروسة، تتسبب في تحويل المجاري الطبيعية للسيول وبالتالي انجراف الاراضي الزراعية.

وعد الاكاديمي اليمني ،عادات توارث الارض بين الابناء في اليمن، سبب رئيس يؤدي إلى تفتيت حيازة الأرض وتجزئها وتقل قيمتها الاقتصادية، وبالتالي وتكون سهلة للتصحر.

وحسب الضبيبي، فان اثاراً سلبية كبيرة تعاني منها اليمن جراء اتساع التصحر، مشيرا إلى أن تلك الاثار تنعكس مباشرة على معيشة الناس.

وتابع « القوى اليمنية العاملة في الزراعة تقدر بحوالي 54 بالمائة .. وقلة الانتاج وزيادة التصحر يعني ايجاد المزيد من البطالة واتساع رقعة الفقر ومزيد من التدهور في كافة مناحي الحياة».

ودعا الاكاديمي اليمني الحكومة اليمنية إلى اتخاذ حلول عاجلة لإيقاف الزحف الصحراوي على الاراضي الزراعية من خلال حل اشكالية المياه، بإنشاء السدود، ورفع القدرات للكادر اليمني، ونقل التكنولوجيا الحديثة والاستفادة منها في تحسن الانتاج وتقليل التكاليف، بالإضافة إلى ايجاد أسواق محلية وخارجية امام المحاصيل اليمنية ذات الجودة والمطابقة للمواصفات والمقاييس.

العشوائية

وفي السياق ذاته، يرى باحث يمني أن العشوائية في اليمن هي سبب رئيس في اتساع رقعة التصحر.

وقال ابراهيم السراجي ، الباحث في هيئة البحوث والإرشاد الزراعي في اليمن، إن العشوائية تقف ضمن العوامل الرئيسة في ازدياد المناطق الصحراوية في اليمن.

وأوضح السراجي لـ((شينخوا)) أن هناك عشوائية كبيرة في عملية الرعي الجائر (للماشية) وفي عملية الاحتطاب ، بالإضافة الى اهتمام المزارع اليمني بنبتة القات (مادة مخدرة) وهي أسباب تقف وراء زيادة التصحر في اليمن.

وأضاف أن عملية الرعي للماشية تتم بطرق عشوائية دون معرفة بالنباتات الرعوية، وغياب التنوع الزراعي لمصلحة شجرة «القات» وإهمال المزارعين لأهمية التنوع الزراعي، كلها ساهمت في زيادة مساحة التصحر في اليمن.

ونبه الباحث اليمني الى أن غياب التوعية الزراعية من قبل الجهات المختصة، وكذا ضعف الامكانيات كلها تصب في خلق بيئة صحراوية غير منتجة في البلاد.

وذكر مصدر حكومي يمني أن عملية البناء المؤسسي هي احد اهم أسباب الكوارث التي تعاني منها الزراعة في اليمن عموما، والتي تتسبب في تراجع الغطاء النباتي، وزيادة تصحر المناطق اليمنية وتحولها إلى ((أرض بور)).

وأوضح المصدر، طلب عدم ذكر اسمه لـ ((شينخوا))، أن وزارة الزراعة اليمنية تفتقر إلى ادنى عوامل البناء المؤسسي، مشيرا إلى أن نسبة العاملين في الوزارة من المتخصصين فقط 18 بالمائة.

وأكد أن حوالي 53 بالمائة من الكوادر في وزارة الزراعة اليمنية غير مؤهلة، ولا تحمل أي شهادات جامعية او تخصصية.

وقال المصدر « نعاني من نقص كبير في عملية الارشاد الزراعي ، فقط لدينا مرشد زراعي واحد لكل 3000 الف حائز من الاراضي الزراعية».

وأضاف « امكانيات المرشدين الزراعيين الفنية والتدريبية متدنية جدا، وقدراتهم ضعيفة جدا، ولا يجيدون استخدام التكنولوجيا الزراعية».

وتابع « كل هذه العوامل من جانب الحكومة يجب ان نعترف بها، وهي سبب رئيس لتراجع الانتاج الزراعي واتساع رقعة التصحر في البلاد».

وحسب المصدر فان الميزانية المخصصة للاستثمار الزراعي من الميزانية العامة للدولة 7 بالمائة، بما يعني 20 دولارا أمريكيا، للاستثمار في الهكتار الواحد (الهكتار الواحد يساوى 10 آلاف متر مربع) ، مشيرا إلى أن هذا خطأ كبير ولا يدعم القطاع بل سبب رئيس في ركود القطاع.

مفهوم "السلامة الحيوية"

لتوضيح معنى «السلامة الحيوية» يلزم التمييز بين عنصرين يضمهما المفهوم وهما:-

أ- منع العدوى أو الضرر للعاملين والبيئة الداخلية في المعامل البحثية من خلال أساليب معملية يلتزم بها الباحثون وتجهيزات محددة وتراخيص بتداول المواد البيولوجية الأكثر خطورة ونظام للرقابة والمتابعة.

ب- حماية البيئة على اتساعها من الإطلاق المتعمد أو غير المقصود لكائنات مهندسة وراثيا أو مكوناتها في المعامل البحثية أو حقول التجارب المعزولة بشكل أو بآخر وما إليها أو في البيئة المفتوحة بما في ذلك أسواق التداول.

اليمن.. فضاء واسع للسياحة البيئية

نبيل نعمان

تنمو بين 01 إلى 03 في المائة كل عام في جميع أنحاء العالم، ومرشحة للنمو بسرعة أكبر في سوق السياحة العالمية إنها السياحة البيئية التي أضحت اليوم تتوسع وتنتعش بشكل متزايد وتنامي الاهتمام بها على مستوى عالمي.

هذا النوع من السياحة سيكون محوراً لصناعة بدون دخان كما توصف السياحة وأداة هذا النوع من السياحة موجودة بشكل طبيعي والمهم كيف نقدمه بشكل منتج سياحي فالمناطق الطبيعية.. جبال..مروج غابات..صحارى..شواطئ وجزر..وبحار كلها فسيفساء السياحة البيئية في اليمن.

يقول رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة المهندس محمود محمد شديوه «السياحة البيئية ذات التوازن البيئي ظاهرة جديدة تهدف إلى البحث والدراسة والتأمل في الطبيعة والنباتات والحيوانات وتوفير الراحة للإنسان».

ويضيف «الميزة التي تتيحها السياحة البيئية هي ربط استثمار المشاريع الإنتاجية للمجتمع المحلي مع حماية البيئة والتنوع الحيوي والثقافي للمناطق السياحية، وفق معادلة تنموية واحدة، وذلك عن طريق إعداد برامج سياحية تعتمد على توجيه السياحة نحو المواقع المميزة بيئياً مع التأكيد على ممارسة سلوكيات سياحية إبداعية ومسلية، دون المساس بنوعية البيئة أو التأثير عليها».

ينظر إلى السياحة البيئية اليوم باعتبارها آلية قوية للاقتصاد تساهم في تحقيق التنمية البيئية المستدامة حيث يستفيد منها السكان المحليون بصورة غير مسبوقة فيما تشير اتجاهات السوق الحالية إلى أن زيارة الأماكن الطبيعية سوف تزيد باستمرار مع زيادة درجة الوعي والاهتمام لدى السائحين.

والسياحة والبيئة محوران مترابطان من حيث التأثير والتأثر، فالأنشطة السياحية لها تأثيرات مباشرة على عناصر البيئة المختلفة كالتربة والماء والتراث الطبيعي وعلى التراث الحضاري أيضاً.

وهناك منحى ايجابي لتلك التأثيرات فالتطور في القطاع السياحي تولد عنه اهتمام كبير بالموارد البيئية وحمايتها والمحافظة عليها ضد التلوث الهوائي والمائي والبحار والأحياء النباتية والبرية والمائية، وذلك لتحقيق تنمية سياحية مستدامة فهي تساعد على إنشاء المنتزهات وتعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها وتحقيق إدارة جيدة للنفايات للتخلص منها بشكل علمي سليم وتزيد من الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع المضيف. السياحة البيئية سوق واعدة وصناعة تدر مئات الملايين من الدولارات سنوياً، وتخلق مئات من فرص العمل حيث تسعى العديد من الدول حالياً لتحويل مخزوناتها الطبيعية ومناطقها المختلفة إلى مناطق جذب سياحية في إطار التوسع في المنتج السياحي، وتبعاً لتزايد الإقبال على هذا النوع من السياحة.

وتشكل شبكة المحميات الطبيعية في اليمن بجميع أنواعها البرية والبحرية والسياحية وماتزخر به من تنوع حيوي نباتي وحيواني فريد، النواة لقيام السياحة البيئية في اليمن.

ضوابط السياحة البيئية

السياحة البيئية بحسب تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة هي «السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، وذلك للاستمتاع بمناظر نباتاتها وحيواناتها البرية وتجليات حضاراتها ماضيا وحاضرا.

وهي أيضاً وبحسب تعريف آخر «السياحة ذات الأثر القليل على البيئة والمكتسبات الثقافية المحلية بينما تستخدم حثيثاً لإدامة الاقتصاد المحلي وفي الوقت ذاته تساهم في حماية الموروث الطبيعي والإنساني».ولذلك تشكل السياحة البيئة مجالاً مهماً للدول النامية، لكونه يمثل مصدراً للدخل إضافة إلى دوره في الحفاظ على البيئة وترسيخ ثقافة وممارسات التنمية المستدامة.

هناك مبادئ واضحة للسياحة البيئية وشروط وضوابط لممارستها، ومنها اليمن وفي هذا السياق يقول المهندس شديوه في مواقع السياحة البيئية: ينبغي أن تتوفر جملة من التدابير والشروط والضوابط تتمثل في الآتي:-

- مراكز عند مداخل كل منطقة محمية تزود السائح بالمعلومات اللازمة عن تلك المنطقة من خلال المجتمع المحلي.
- توفر إدارة سليمة للموارد الطبيعية والتنوع الحيوي بطرق مستدامة بيئياً.
- وضع قوانين صارمة وفاعلة لاستيعاب السياح وحماية المواقع البيئية في نفس الوقت.
- دمج سكان المجتمع المحلي وتوعيتهم وتثقيفهم بيئياً وسياحياً، وتوفير مشاريع اقتصادية للدخل من خلال تطوير صناعات سياحية وتحسين ظروف معيشتهم والتعاون من أجل إنجاح السياحة البيئية بتعاون مختلف القطاعات المختصة بالسياحة والبيئة معا.
- احترام القوانين المحلية والاقليمية والعالمية المتعلقة بقضايا البيئة.
- مراعاة القدرة الاستيعابية وعدم تخطيها وتنمية الوعي البيئي للسكان المحليين واختيار وسائل نقل غير ملوثة للبيئة وتشجيع إعادة التدوير وإعادة التصنيع والزراعة العضوية.

إن تطوير السياحة البيئية بحاجة إلى خطة مدروسة وعلمية تعمل على تحقيق التوازن بين الارتقاء بالسياحة والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من أية أضرار أو آثار قد تترتب على تزايد تدفق السياح بحيث لا يطغى الجانب السياحي على حماية البيئة بمعنى قيام سياحة خضراء.

ويمكن توظيف جزء من الدخل لصالح حماية البيئة ليكون بمثابة الحفاظ على استدامة هذا المورد.

خبراء البيئة يؤكدون أهمية إعداد استراتيجية خاصة بالسياحة البيئية في اليمن تكون المرجعية لازدهار هذا النوع من السياحة حتى تكون المحميات الطبيعية والمناطق البيئية بأنواعها أصولاً رأسمالية للسياحة، ووضع مايمكن وضعه من هذه المناطق أو أجزاء منها ضمن الخريطة الاستثمارية والسياحية.

واعتبروا أن من شأن هذه الاستراتيجية أن تضع شروط معايير السياحة البيئية والارتقاء بالوعي السياحي البيئي كرافد مهم من روافد الشراكة والتعاون بين مختلف الجهات للارتقاء بهذا النوع من السياحة، وخاصة الجهات المعنية بالبيئة والسياحة في اليمن.

ودعوا إلى ضرورة أن تؤمن الاستراتيجية منهجاً لتطوير السياحة البيئية في اليمن خلال السنوات القادمة عبر تضافر الجهود الحكومية والأهلية والقطاع الخاص وفقاً لرؤية واحدة ومتكاملة سياحياً واقتصادياً وبيئياً وطبقاً لمعايير وضوابط متفق عليها فضلا عن مشاركة المجتمعات المهنية وتقاسم المنافع معهم وبما يؤدي إلى تنمية المحميات كمناطق زيادة للسياحة البيئية المستدامة ونماذج للاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وحول المنهجية المعتمدة في صون المصادر يقول رئيس الهيئة العامة لحماية البيئة المهندس محمود شديوه «إنه كماهو معلوم بالضرورة أن محور السياحة البيئية يعتمد على استخدام المصادر لموقع ما وبطريقة لاتلحق ضرراً بتلك المصادر ولاتسبب تغيراً لمكوناتها».

ويضيف: هناك احتمال بأن تتعارض أهداف صون مكونات الأنواع الطبيعية والثقافية مع أهداف استخدامها لغايات السياحة، ومن الأهمية بمكان عند إدارة المواقع البيئية المستثمرة سياحياً تحديد مواقع التعارض المحتملة،وتطوير خيارات حلها، ولايكون ذلك إلا بعد تطوير مستوى مناسب من المعرفة البيئية بالمنطقة وثقافتها حتى يتسنى تحديد أولويات صونها وإمكانات تطويرها».

ويعتبر شديوه أن النهوض بالسياحة البيئية «يعتمد على عدد من العوامل منها النهوض بالواقع السياحي واستغلاله باعتباره من الروافد الأساسية والروافد الاقتصادية للوطن في ظل الأفكار التنموية الشاملة،والتخطيط الصحيح والتنفيذ وفق خطة مبرمجة زمنيا، وتقييم نتائجها يأتي من خلال التخطيط السياحي العملي والقابل للتطبيق والتطوير».

وقال «إن لهذا التخطيط متطلبات يجب العمل على توافرها من وجود مخططين أكفاء ومدربين،والعمل على التوعية الكاملة بأهداف الخطة بالنسبة للإدارة والعاملين،وتوفير منفذين مهرة ذوي خبرات وكفاءات،والعمل على التنسيق بين الجهات المختلفة وتوضيح الأدوار وتوزيع المسؤوليات، بالإضافة إلى توفير الدعم المادي بإتاحة ميزانية وقوى بشرية مدربة». لكن المهندس شديوه رغم إشارته إلى المنافع الكثيرة للسياحة البيئية يشدد على «ضرورة التنبه إلى مخاطرها، وخاصة في حالة عدم التخطيط والمراقبة ووضع الضوابط المحددة للسياحة البيئية والإدارة الفاعلة والمسؤولية».

وقال«قد يكون تأثير السياحة في المناطق المحمية تأثيراً سلبياً، مما يستدعي إجراء تقييم للاثر العيني لأي منشأة سياحية، لأن ثمة مخاطر قد تحدث منها:ضغط الزوار على الأنظمة الطبيعية،وعدم القدرة على التحكم بالزيادة المطردة للزوار وحرمان السكان المحليين من منافع السياحة، فضلا عن الأضرار على المكتسبات الثقافية وغيرها من المخاطر». عتمة، سقطرى،جبل بريح،الأراضي الرطبة في عدن محمية السلاحف في حضرموت، جبل إراف في لحج،حوف بالمهرة مناطق خاضعة للحماية أو مرشحة لها وأخرى تتمتع بمزايا كبيرة لتكون مؤثراً للسياحة البيئية ومؤهلة لتصبح نموذجاً في الخارطة السياحية وقادرة على جذب عشاق الطبيعة من جميع أنحاء العالم.

اليمن مؤهلة لتكون قبلة للسياحة بأنواعها وخاصة السياحة البيئية،والمهم تكوين منظومة تنظيمية وقانونية ورؤية واضحة لماهية الهدف لإرساء بيئة تحتية قادرة على استيعاب هذا المفهوم، وما تتطلبه من خلق التوازن بين القيمة السياحية والبيئية، وتحقيق الاستدامة لكليهما بخاصة والتنمية عموما.